المجلد السابع والعشرون - سبتمبر 2016
عدد خاص بأعمال مؤتمر الإمام مالك الدولي
المنعقد من 14-16 صفر 1435هـ
الموافق 17-19 ديسمبر 2013م

* *

موطأ الإمام مالك برواية الإمام محمد بن الحسن تعريف وتحليل

د. نجم الدين كوناي•

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد،؛ فقد نالت سُنَّةُ رسول الله ﷺ من أول يوم بالعناية التامة، فحُفِظَت حفظاً تاماً، ونُقلتْ نقلاً دقيقاً. وكان لكل بلد من بلاد المسلمين نصيبٌ من العلم، فكان نصيب المدينة المنوَّرة أوفى نصيب، لتوفر الصحابة الكرام فيها.

وكان تدوين السنة في المدينة المنورة قبل كل الأمصار، وكان الإمام مالك من أوائل المصنفين في علم الفقه ورواية السنة. يعد كتابه الموطأ من أصح الكتب لأنه كان كثير التحري في الرواية، وما أودعه في كتابه إلا ما صح عنده، ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين. فقد روى عدد كثير من العلماء الموطأ عنه، وقد اشتهرت رواية يحي بن يحي حتى أصبحت المعتمدة في الشرح والتعليق. أما الروايات الأخرى لم تشتهر، ومنهم رواية الإمام محمد بن الحسن الشيباني. الإمام محمد لازم شيخه الإمام مالك ثلاث سنين وسمع منه الكتاب وروى عنه. ولكن رواية محمد للموطأ لم تكن مجرد رواية محضة بل فيه زيادات وتعليقات واستدراكات له ولم يروه كما سمعه. جمع الإمام محمد فيه فقه العلماء في الحجاز والعراق مع الموازنة بين تلك الآراء والمذاهب. ذلك لأنه أدخل فيه علما زائدا يتصل بفقه الحديث وأحكام الباب. فمثلا أضاف بعد روايته أحاديث الباب؛ بيان معنى الحديث وبيان مذهبه في المسألة ومذهب شيخه الإمام أبي حنيفة. وكثيرا ما ساق أحاديث في الباب من غير طريق مالك ليؤيد ما ذهب إليه مخالفا لشيخه مالك. وقد ذكر أيضا مذاهب بعض الصحابة في بعض الأبواب.

• – كلية الإلهيات، جامعة نجم الدين أربكان، قونيا، تركيا.

وعندما بدأ مالك بمذهبه، كانت السنة قد أخذت طريقها إلى التدوين. ويعتبر تأليفُ الإمام مالك للموطأ في عِداد الكتب التي دَوَّنَتْ السنَّةَ في المدينة وغيرها، وألَّف في زمنه ومن جاء بعدَه من أئمة الحديث والسنَّة، في مكة المكرمة، والكوفة، والبصرة، وخراسان، ولكنَّ السَّبْقَ الأول في تدوين السنَّة كان لعلماء المدينة الأعلام.1

يناقش هذا البحث قيمة رواية محمد للموطأ وأهميتها ومكانتها بين الروايات الأخرى وتطرق لبعض مزيتها عليهم. ومن أجل هذا الهدف، ستبين دراستنا هذه مكانة الإمام محمد في علم الحديث والعلاقة بين الإمام مالك والإمام محمد شيخا وطالبا، وستتناول منهج الإمام محمد في الموطأ مع ذكر نماذج، وستعرّف أيضا على شروح ألفت على رواية محمد للموطأ. وفي الخاتمة ستسجل هذه الورقة أهم النتائج التي وصلت إليها وتوصيات الباحث في الموضوع.

المبحث الأول: موطأ الإمام مالك ومزاياه

قد أطنب المؤرخون والمحدثون في ذكر ترجمة الإمام مالك، وصنف جمع منهم رسائل وكتبا مستقلة في ذكر حالاته، ولذلك سنذكر هاهنا فقط ملخصا من ترجمته.

الإمام مالك بن أنس الأصبحي الأنصاري ولد سنة ثلاثة وتسعين في المدينة المنورة، أخذ العلم عن إبراهيم بن أبي عبلة المقدسي، وإبراهيم بن عقبة، وجعفر بن محمد الصادق، ونافع مولى بن عمر، ويحي بن سعيد، والزهري، وعبد الله بن دينار، وربيعة الرأي ونظرائهم.. ومن تلامذته وأصحابه سفيان الثوري، وسعيد بن منصور، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن الأوزاعي (وهو أكبر منه)، وليث بن سعد (من أقرانه)، ومحمد بن الحسن الشيباني، والإمام الشافعي، وغيرهم.، اشتهر في فقهه بإتباع الكتاب والسنة وعمل أهل المدينة.. توفي سنة 179 وكان دفنه بالبقيع في المدينة.2

[1] تقدمة الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة لكتاب التعليق الممجد، 11/1؛ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنَّة المشرَّفة للعلامة الكتاني، ص4.

[2] مقدمة اللكنوي للتعليق الممجد 70/1-71. للتفصيل عن حياته، انظر إلى المصادر المذكورة في سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي، 48/8.

ألف الإمام مالك كتابه "الموطأ" الذي تميز بمزايا لا توجد في سواه من الكتب المصنفة في الحديث الشريف.، والموطأ في اللغة: الممهَّد، المنقَّح، والمسهَّل الميسَّر.1 وسبب تسميته به لأنه قد صنّفه ووطّأه للناس.. فقد نُقل عن مالك، أنه قال: "عرضتُ كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلُّهم واطأني عليه فسَّميتُه الموطأ"2.

وقد ذكر العلماء أن تأليف الإمام مالك "الموطأ"، كان باقتراحٍ من الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور حين حَجَّ بالناس أيام خلافته، فقد جاء أنَّ أبا جعفر قال لمالك: ضَعْ للناس كتاباً أَحمِلُهم عليه، فكَلَّمه مالك ومانَعَه في حملِ الناس على كتابه، فقال ضَعْهُ فما أحدٌ اليومَ أعلمَ منك، فوضع"الموطأ"، فلم يَفرُغ منه حتى مات أبو جعفر.3

جمع مالك الموطّأ على نحو من عشرة آلاف حديث ثم لم يزل ينظر فيه ويسقط منه حتى رجع إلى سبعمائة.4 والمذكور أن مالكاً ألَّف "الموطأ" في سنين كثيرة، ذُكر أنها أربعون، وذُكر أنها دون ذلك، وتم تأليف هذا الكتاب بعد سنة 158، والله تعالى أعلم.

فقد جمع الإمام مالك فيه حديث رسول الله ﷺ وأقوال الصحابة والتابعين، ورأياً – هو إجماعُ أهل المدينة – لم يخرج عنها، فجمع الحديثَ بأوسع معانيه – وما يتصلُ به من آثار الصدر الأول، لأنها كانت المرجع الأكبَر في الأحكام العملية.

ولكتاب "الموطأ" مزايا كثيرة تميز بها عن سواه من كتب الحديث، منها باختصار:5 أنه تأليفُ إمام فقيه محدث مجتهد شهد له أئمة عصره ومن بعدهم بالإمامة في الفقه والحديث، وأنه من مؤلفات منتصف القرن الثاني من الهجرة، وهو أوَّلُ كتاب بُوِّب فقهيا، فقد سَنَّ التأليفَ الحديثيَّ على أبواب الفقه، واقتدى به المحدثون من ورائه، وأنه ليس فيه حديث ساقط ولا موضوع، وأنه

[1] المعجم الوسيط: مادة (وطئ).

[2] شرح الزرقاني على الموطأ 62/1.

[3] ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض بن موسى، 2/ 71-73.

[4] المصدر السابق 2/ 73.

[5] تقدمة الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة لكتاب التعليق الممجد، 25/1-26.

اشتمل كثيرا على الأسانيد التي حكم المحدثون عليها بالأصحية كرواية مالك عن نافع، عن ابن عمر.1

قال الإمام الشافعيُّ في حقه: "ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك"2، وقال القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي: "الموطّأ هو الأصل الأول واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذي"3.

وقد نقد الموطأ من أئمة الحديث الحافظ بن حجر حيث قال: كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما، لا على الشرط الذي استقر عليه العمل في حد الصحة.

وتعقب السيوطي ابن حجر ودافع عن الموطأ بقوله: "فالصواب إطلاق أن الموطّأ صحيح كله، لا يستثنى منه شيء، وقد صنف ابن عبد البر كتاباً في وصل ما في الموطّأ من المرسل والمنقطع والمعضل، قال: "وجميع ما فيه من قوله: بلغني، ومن قوله: عن الثقة عنده، مما لم يسنده: أحد وستون حديثاً كلها مسندة، من غير طريق مالك إلا أربع لا تعرف"4.

ورد الشيخُ صالحٌ الفُلاَّنيُّ على الحافظ ابن حجر أيضاً فقال: "وفيما قاله الحافظ ابن حجر من الفرق بين بلاغات الموطأ ومعلَّقات البخاري: نظر، فلو أمعن الحافظُ النظر في الموطأ كما أمعن النظر في البخاري لعلم أنه لا فرق بينهما، وما ذكره من أن مالكاً سمعها كذلك، غيرُ مسلَّم، لأنه يذكر بلاغاً في رواية يحيى مثلاً أو مرسلاً، فيرويه غيرُهُ عن مالك موصولاً مسنداً.

وما ذكَرَ ابن حجر من كون مراسيل الموطأ حجةً عند مالك ومن تبِعَه دون غيرهم: مردودٌ بأنها حجة عند الشافعي وأهلِ الحديث، لاعتضادها كلِّها بمسندٍ ذكره ابن عبد البر والسيوطي وغيرُهما.

---

[1] قال ابن الصلاح في مقدمته: وروينا عن أبي عبد الله البخاري – صاحب الصحيح – أنه قال: " أصح الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر" (معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص: 16)

[2] شرح الزرقاني على الموطأ، 63/1.

[3] المصدر السابق 61/1.

[4] تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك، لجلال الدين السيوطي، ص: 7.

وما ذكره العراقي أن من بلاغاته ما لا يعرف مردودٌ بأن ابن عبد البر ذكر أن جميعَ بلاغاته ومراسليه ومنقطعاته كلَّها موصولةٌ بطرق صحاح إلا أربعة، فقد وَصَل ابن الصلاح الأربعة بتأليف مستقل، فظهر بهذا أنه لا فرق بين "الموطأ والبخاري"، وصَحَّ أن مالكاً أوَّل من صَنَّف في الصحيح، كما ذكره ابن العربي وغيرُه".1

المبحث الثاني: نسخ وروايات الموطأ وسبب اختلافها

فلما ألَّف مالك الموطأ، أَخَذ يلقيه على أصحابه فيتلقونَهُ منه سماعاً، والعادة في تصنيف الكتب حينئذ لم تكن على تأليف الكتاب وإعطائه الناسَ لينسخوه ويتداولوه بينهم، بل كان التعويل حينذاك على السماع فقط.

وكان تأليفُهُ الكتابَ لنفسِهِ خاصة، ليضبط ما يُلقيه على الجماعة، ولذا كان يَزيدُ فيه وينقُصُ منه حسبَ ما يبدو له في كل دَورٍ من أدوار التسميع المختلِفة، فاختلفت نُسَخُ الموطأ ترتيباً وتبويباً وزيادة ونقصاً وإسناداً وإرسالاً على اختلاف مجالس المستملين.

وتهافت على روايته وسماعه عن المؤلف الإمام محدِّثون وأئمة فقهاء، وعلماء وملوك، فأصبح رواتُها على اختلاف الخَتَمات هم مُدوِّنُوها في الحقيقة، فمنهم من سَمِعَ عليه الموطأ سبعَ عشرةَ مرة، أو أكثرَ أو أقل، بأن لازَمَه مُدَداً طويلةً تَسَعُ تلك المرات.

قال السيوطي: "الرواة عن مالك فيهم كثرة جداً، بحيث لا يعرف لأحد من الأئمة رواة كرواته، وقد أفرد الحافظ أبو بكر الخطيب كتاباً في الرواة عن مالك، أورد فيه ألف رجل إلا سبعة، وذكر القاضي عياض أنه ألف في رواته كتاباً، وذكر فيه نيفاً على ألف اسم وثلاثمائة، وأما الذين رووا عنه الموطّأ، فعقد لهم القاضي في المدارك باباً2، وسمّى منهم غير الأربعة المشهورين"3.

وقد ذكر أبو القاسم الغافقي الملّاحي (المتوفى: 619 هـ) اثني عشر راوياً من رواة الموطأ في "مسند الموطأ" له. واستدرك السيوطيُّ عليه راويين نسختاهما من أشهر النُّسخ. وساق ابنُ طولون في "الفهرس الأوسط" أسانيد الموطأ من أربع وعشرين طريقاً. وقد أوصل الحافظ محمد بن عبد الله

[1] الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنَّة المشرَّفة للعلامة الكتاني، ص: 5-6، 11.

[2] ترتيب المدارك وتقريب المسالك، 2/86-89.

[3] تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك، لجلال الدين السيوطي، ص: 9.

الدمشقي المعروفُ بابن ناصر الدين (المتوفى: 842 هـ) في كتابه "إتحاف السالك برواة الموطأ عن مالك" روأةَ الموطأ إلى ثلاثةٍ وثمانين راوياً.1

النسخة المفهومة عن الموطَّأ عند الإطلاق في عصرنا، هي نسخة يحي بن يحي المصمودي، فهو يحي بن يحي بن كثير أبو محمد الليثي الأندلسي، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين. ارتحل يحي إلى المدينة، فسمع الموطّأ عن مالك بلا واسطة إلا ثلاثة أبواب من كتاب الاعتكاف، وكانت ملاقاته وسماعه في السَّنة التي مات فيها مالك، يعني سنة تسع وسبعين بعد المائة، وكان حاضراً في تجهيزه وتكفينه، وأخذ الموطّأ أيضاً من أجلِّ تلامذة مالك عبد الله بن وهب وأدرك يحي كثيرا من أصحابه الآخرين، وأخذ العلم عنهم.

قد كثر الاعتماد على موطأ مالك برواية يحي الأندلسي الليثي المصمودي الذي شرحه الزرقاني وغيره، واشتهر فيما بين روايات الموطأ.2 وتعود شهرته على ما ذكره الزرقاني في شرحه: أن يحي لما رجع إلى الأندلس انتهت إليه رئاسة الفقه بها، وانتشر به المذهب وتفقّه به من لا يحصى وعرض عليه القضاء فامتنع، فعلت رتبته على القضاة، وقبل قوله عند السلطان، فلا يُولِّي أحداً قاضياً في أقطاره إلا بمشورته واختياره، فأكب الناس عليه لبلوغ أغراضهم، وهذا سبب اشتهار الموطّأ بالمغرب من روايته دون غيره.3

[1] تقدمة الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة لكتاب التعليق الممجد، ص 28، 30.

[2] وطبع أيضا برواية علي بن زياد القيرواني، وبرواية محمد بن مسلمة القعنبي (المتوفى: 221هـ بمكة)، وبرواية محمد بن الحسن الشيباني،.

[3] شرح الزرقاني على الموطأ، 69/1.

المبحث الثالث: رواية الإمام محمد بن الحسن الشيباني للموطأ

المطلب الأول: الإمام محمد بن الحسن الشيباني محدثا وفقيها

الإمام محمد ولد بواسط، ونشأ بالكوفة، وأصله من (حَرستا) من قرى دمشق. تلميذ لأبي حنيفة، وانتهتْ إليه رياسةُ الفقه بالعراق بعد أبي يوسف، وتفقَّهَ به أئمة كبار، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة بتصانيفه الكثيرة.

وسمع الحديث عن مسعر بن كدام، وسفيان الثوري، وعمرو بن دينار، ومالك بن مغول، والإمام مالك بن أنس، والأَوزاعي، وربيعة بن صالح، وبكير، والقاضي أبي يوسف، وسكن بغداد وحدّث بها، وروى عنه الإمام الشافعي محمد بن إدريس، وأبو سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني، وهشام بن عبيد الله الرازي، وأبو عبيد القاسم بن سلاّم، وعلي بن مسلم الطوسي، وأبو حفص الكبير، وخلف بن أيوب وآخرون.

مات بالري، سنة تسع وثمانين ومائة. وله تصانيف عديدةً في الفقه والحديث منها: الجامع الكبير، والجامع الصغير، والمبسوط، والزيادات، ورواية موطأ مالك،1 وكتاب الآثار، وغيرها.2

قال الحافظ ابن حجر: "قال ابن عبد الحكم: سمعت الشافعي يقول: قال محمد: أقمت على باب مالك ثلاث سنين، وسمعت منه أكثر من سبعمائة حديث"3.

---

[1] اختلف العلماء في تسـمية هذا الكتاب، فمنهم من قال "موطأ محمد"، ومنهم من قال "موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني"، والثاني هو الأنسب عند الأستاذ محمد بن علوي المالكي الحسني (أنوار المسالك إلى روايات موطأ مالك، ص 172) والأستاذ تقي الدين الندوي (حاشية التعليق الممجد على موطأ محمد، 128/1).

[2] للتفصيل عن حياته، انظر إلى المصادر المذكورة في سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي، 134/9.

[3] لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، 121/5.

المطلب الثاني: مكانة الإمام محمد في علم الحديث

نلاحظ أن جملة من المحدثين طعنوا وظلموا محمد بن الحسن في ضبطه. قال أبو عبد الله الذهبي في "ميزان الاعتدال": "محمد بن الحسن الشيباني أبو عبد الله، أحد الفقهاء، ليَّنه النسائي وغيره من قِبَل حفظه، يروي عن مالك بن أنس وغيره، وكان من بحور العلم والفقه، قوياً في مالك"[1].

ونقد العلاّمة جمال الدين القاسمي رحمه الله تعالى هذا الموقف السلبي لأهل الحديث حيث قال: "وقد تجافى أرباب الصحاح الرواية عن أهل الرأي، فلا تكاد تجد اسماً لهم في سند من كتب الصحاح أو المسانيد أو السنن، كالإمام أبي يوسف والإمام محمد بن الحسن، فقد ليّنهما أهل الحديث! كما ترى في "ميزان الاعتدال"! ولعَمري لم ينصفوهما وهما البحران الزاخران، وآثارهما تشهد بسعة علمهما وتبحرهما، بل بتقدمهما على كثير من الحفاظ، وناهيك كتاب "الخراج" لأبي يوسف، و"موطأ" الإمام محمد"[2].

وأخذ يحيى بن يحيى راوي الموطأ نصيبه من الطعن أيضا، قال الزرقاني في ترجمته: "فقيه، ثقة، قليل الحديث، وله أوهام، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين."[3] والأصل أن بعض الطعن على عالم لا يقدح في وثاقته، ولا يوجب طعن من طعن على الإمام محمد تركه. وسيظهر للمطالع من كتابيه الموطأ والحجة وفرةُ شيوخ الإمام محمد بن الحسن ومكانته في الحديث، إلى جانب مكانته في الفقه والاجتهاد.

أما الأسانيد التي أوردها من طريق مالك فرواتها هم مذكورون في موطأ يحيى وغيره أيضا، فلا يضر الكلام فيهم، والتي أوردها من طريق غيره، فليس أن جميع رجالها ضعفاء، بل أكثرهم ثقات أقوياء، وكون بعضهم من الضعفاء لا يقدح في المرام.[4]

[1] ميزان الاعتدال للذهبي، 513/3.

[2] الجرح والتعديل للقاسمي، ص: 31.

[3] شرح الزرقاني على الموطأ، 69/1.

[4] مقدمة اللكنوي للتعليق الممجد، 131/1.

قال الإمام عبد الحي اللّكنَوي: "ليس في هذا الكتاب حديث موضوع، نعم فيه ضعاف، أكثرها يسيرة الضعف المنجبر بكثرة الطرق، وبعضها شديدة الضعف لكنه غير مضر أيضا لورود مثل ذلك في صحاح الطرق"1.

المطلب الثالث: مقارنة بين رواية يحيى ورواية محمد للموطأ

موطّأ يحيى يمتاز عن نُسَخ الموطأ كلِّها باحتوائه على ذكر المسائل الفقهية، واجتهادات الإمام مالك البالغة نحو ثلاثة آلاف مسألة في أبواب الفقه. بسبب ذلك، فيه كثير من التراجم ليس فيه إلاّ ذكر اجتهاد واستنباط مالك، من دون إيراد خبر ولا أثر.

موطّأ محمد يمتازُ ببيان ما أخَذ به أهل العراق من أحاديث أهل الحجاز المدونة في الموطأ، وما لم يأخذوا به لأدلة أخرى ساقها محمد في موطئه، وهي نافعة جداً لمن يريد المقارنة بين آراءِ أهل المدينة وآراء أهل العراق، وبين أدلةِ الفريقين.

وفي موطأ محمد يوجد بعض أحاديث زائدة على سائر الموطآت، وهي خالية من عدة أحاديث ثابتة في سائر الروايات. ذكر السيوطي أن الزائدة أربع عشرة رواية، منها حديث "إنما الأعمال بالنية".2 هذا الحديث أخرجه الشيخان والنسائي بطريق مالك، ومع ذلك لا يوجد في الروايات الشهيرة للموطأ بل موجود في رواية محمد بن الحسن.3

موطّأ محمد مشتمل على ذكر الأحاديث التي عمل بها الحنفية بعد ذكر ما لم يعملوا به من أحاديث الموطأ كمثل رفع اليدين، والقراءة خلف الإمام، وغيرها. وفي هذا فقه مقارن نافع للعامي وللخاص: أما العامي فيصير محفوظا عن سوء الظن بالحنفية حيث يطلع على أدلتهم المخالفة، وأما الخاص فيبرز بنقد أحاديث الطرفين للترجيح من دون تعصب.4 وبهذا نخرج بنتيجة مفيدة من الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني أنه عرض لنا أحاديث أخر عن شيوخه وقارن بينها وبين مذهب مالك وأضاف عليها ترجيحاته.

---

[1] المصدر السابق 146/1.

[2] شرح الزرقاني على الموطأ، 60/1؛ مقدمة اللكنوي للتعليق الممجد، 88/1.

[3] للتفصيل، أنظر التعليق الممجد على موطأ محمد، 513/3-515.

[4] مقدمة اللكنوي للتعليق الممجد، 129/1-130.

المطلب الرابع: منهج الإمام محمد في روايته للموطأ

لما تفقه الإمام محمد على أبي حنيفة وأبي يوسف، خرج إلى المدينة، فقرأ الموطّأ على مالك، ثم رجع إلى بلده، فعرض مذهب أصحابه على الموطّأ مسألة مسألة: فإن وافق فيها أقرها، وإلا رجح رأي أصحابه إن وجد رأى طائفة من الصحابة والتابعين ذاهبين إلى مذهب أصحابه، وإن وجد قياساً ضعيفاً أو تخريجاً ليناً يخالفه حديث صحيح مما عمل به الفقهاء، ويخالفه عمل أكثر العلماء تركه إلى مذهب من مذاهب السلف مما يراه أرجح مما هنالك، وهو لا يزال على محجة إبراهيم النخعي ما أمكن له كما كان شيخه أبو حنيفة يفعل ذلك.1

موطأ محمد ليس مجرَّد كتاب يُروَى بحروفه، كما سَمِعَهُ راويه من مؤلفه دون زيادة أو تعليق أو استدراك، بل هو كتاب فيه فقه الإمام محمد، وفقه شيخه الإمام أبي حنيفة، وفقه عامَّة الحنفية قبل الإمام محمد، ومذاهبُ بعض الصحابة، ومناقَشَة لما ذهب إليه مالك أو غيرُه. فهو مدوَّنَةٌ من فقهِ أهل الحديث والاجتهاد والرأي، في الحجاز والعراق، مع الموازنة بين تلك الآراء والمذاهب في المسألة.

الإمام محمد أضاف بعدَ روايتِهِ أحاديثَ الباب بيانَ مذهبه في المسألة موافقاً أو مخالفاً، وبيانَ مذهب شيخه الإمام أبي حنيفة فيها، وموافَقَتَهُ له أو مخالفتَه، وبيانَ مذهب شيخه الإمام مالك أحياناً، ومذهبَ عامَّةِ فقهاء الأحناف أيضاً. ويُعقِّبُ في كثير من الأبواب ببيان معنى الحديث، وتوجيهه، وما يستحسنه أو يستحبه أو يكرهه من وجوه المسألة. وقد يُفصِّلُ تفصيلاً وافياً الأقوال والفروق بين مذهبه ومذهب شيوخه، ويُبَيِّنُ أحوالَ المسألة وأحكامَها.2

وقد يسوقُ في بعض الأبواب أحاديث عن أبي حنيفة وغيره من غير طريق مالك تأييداً لما ذهب إليه مخالفاً. فمثلا، ذكر في (باب الوضوء من مَسِّ الذكر) ستة عشر حديثاً من غير طريق مالك، تأييداً لمذهبه من عدم نقض الوضوء بمَسِّه،3 وذكر في (باب الاغتسال يوم الجمعة) ستةَ أحاديث من غير طريق مالك.4 هذا المنهج أيضا موجود في هذه الأبواب: (باب الرجل تصيبه الجنابة من

---

[1] الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف للدهلوي، ص: 40.

[2] تقدمة الأســـتاذ عبد الفتاح أبو غدة التي كتبه لكتاب التعليق الممجد، ص 26-27. لترى مثالا لذلك، انظر (باب الوضوء من الرعاف) في التعليق الممجد على موطأ محمد، 252/1.

[3] انظر التعليق الممجد على موطأ محمد، 201/1-227.

[4] المصدر السابق 299/1-309.

الليل)، (باب افتتاح الصلاة)، (باب القراءة في الصلاة خلف الإمام)، (باب السهو في الصلاة)، (باب التشهد في الصلاة)، (باب الصلاة على الدابة في السفر)، (باب السلام في الوتر)، (باب طلاق الحرة تحت العبد)، (باب المرأة يطلقها زوجها طلاقا يملك الرجعة فتحيض حيضة أو حيضتين ثم ترتفع حيضتها).

فجميع ما في هذا الكتاب من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم مسندة كانت أو غير مسندة ألف ومائة وثمانون (1180) ، منها عن مالك ألف وخمسة (1005)، وبغير طريقه مائة وخمسة وسبعون (175)، منها عن أبي حنيفة ثلاثة عشر (13)، ومن طريق أبي يوسف أربعة (4) ، والباقي عن غيرهما.[1]

ولكثرة ما رواه من الأحاديث من غير طريق مالك، ولكثرة ما ذكره فيه أيضاً من اجتهادِه وفقهِهِ، وفقهِ أبي حنيفة وغيره في كل باب تقريبا ومذاهبِ بعض الصحابة في بعض الأبواب، اشتَهَر هذا الكتاب باسم (موطأ الإمام محمد).

للإمام محمد الشيباني عادات في هذا الكتاب:[2]

منها: أنه يذكر ترجمة الباب، ويذكر متصلاً به رواية عن الإمام مالك موقوفة كانت أو مرفوعة. لا يذكر في صدر العنوان إلاَّ لفظ الكتاب أو الباب

ومنها: أنه يذكر بعد ذكر الحديث أو الأحاديث مشيراً إلى ما أفادته: "وبهذا نأخذ"، أو "به نأخذ"، ويذكر بعده تفصيلاً ما، وقد يكتفي على أحدهما، ومثل هذا دال على اختياره والإفتاء به.

ومنها: أنه لا يكتفي فيما يرويه عن غير مالك على شيخ معين كالإمام أبي حنيفة، بل يسند عنه وعن غيره، وعادته في "كتاب الآثار" أنه يسند كثيراً عن أبي حنيفة وعن غيره قليلاً.

ومنها: أنه يذكر بعد ذكر مختاره موافقة مع شيخه، بقوله: وهو قول أبي حنيفة إلاَّ نادراً فيما خالفه فيه أبو حنيفة.

[1] مقدمة اللكنوي للتعليق الممجد، 141/1.

[2] المصدر السابق 142/1-146.

ومنها: أنه يذكر كثيراً بعد قول أبي حنيفة، "والعامة من فقهائنا"، ويريد بالفقهاء، فقهاء العراق والكوفة. "والعامة" يستعمل في استعمالهم بمعنى الأكثر، والظاهر أنه لا يريد في كل موضع من هذا اللفظ معنى الأكثر، بل يريد به معنى الجماعة والطائفة، فإن بعض المواضع التي وسمه به ليس بمسلك للأكثر.

ومنها: أنه قد يصّرح بذكر مذهب إبراهيم النخعي أيضاً، لكونه مدار مسلك الحنفية. ومن المعلوم أن مذهب عبد الله بن مسعود وأصحابه وقضايا عليّ، وشريح، والشعبي، وفتاوى إبراهيم النخعي أحق بالأخذ عند أهل الكوفة من غيره. وكان أبو حنيفة ألزمهم بمذهب إبراهيم النخعي حتى لا يجاوزه إلاَّ ما شاء الله.[1]

ومنها: أنه لا يذكر في هذا الكتاب وكذا في "كتاب الآثار" مذهب صاحبه أبي يوسف لا موافقاً ولا مخالفاً. وعادته في "الجامع الصغير" وغيره من تصانيفه بخلافه.

ومنها: أنه كثيراً ما يقول: "هذا حسن"، أو "جميل"، أو "مستحسن"، وأمثال ذلك. ويريد به معنى أعم مقابل "الواجب" بقرينة أنه يقول في بعض مواضعه: "هذا حسن، وليس بواجب"، فيشمل السنة المؤكدة وغير المؤكدة. هذه الكلمات عند استعماله إياها تَشمَل السنة المؤكدة وغير المؤكدة والمستحسنة.

ومنها: أنه قد يقول في بعض السنن: "لا بأس" كما في بحث التراويح وغيره، ويريد به نفس "الجواز"، لا غيره. وهو عند المتأخرين مستعمل غالباً في "المكروه تنزيهاً". وبهذا يجب أن نفرق بين استعمال الإمام محمد والمتأخرين بلفظة "لا بأس".

ومنها: أنه كثيراً ما يقول: "ينبغي كذا وكذا". تستعمل هذه اللفظة في عرف القدماء في المعنى الأعم الشامل للسنة المؤكدة والواجب. والمتأخرون يستعملون هذه اللفظة بمعنى "المستحب"، ليس بسنّة ولا واجب.

[1] الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، الدهلوي، ص 37-38.

ومنها: أنه يطلق لفظ "الأثر"، ويريد معنى أعم شاملاً للحديث المرفوع والموقوف على الصحابة ومن بعدهم، وهو كذلك في عرف القدماء، وخصه بعض من خلفهم بالموقوف، وهو مشهور عند متأخري الفقهاء.

المبحث الرابع: شروح ألفت على رواية محمد للموطأ

رواية يحيى هي المعروفة بين أهل العلم، وقد شرحها جمع من المتقدمين والمتأخرين. وأما نسخة محمد بن الحسن الشيباني، فلم يشرحها إلا خمسة علماء على الذي توصلت إليه:

1) الشيخ علي القاري (المتوفى: 1014هـ) له "فتح المغطى علي شرح الموطا"، له عدة نسخ في مكتبات العالم الإسلامي، حققته الطالبة زينب مباركي من بدايته إلى آخر باب افتتاح الصلاة، لنيل درجة الماجستير في تخصص الحديث وعلومه بجامعة أم القرى سنة: ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م.

2) الشيخ بيرى زاده، ابراهيم بن حسين بن بيري، مفتي مكة (المتوفى: 1099هـ) له شرح الموطأ للشيباني المسمى ب"الفتح الرباني بشرح الموطأ رواية محمد بن الحسن الشيباني". وله نسخة في مكتبة يوسف آغا في مدينة قونيا في تركيا: رقم 173 حديث؛ ونسختين في مكتبة المحمودية بالمدينة المنورة: رقم 399 حديث و1199 حديث بنفس المكتبة.

3) الكَمَاخِي عُثْمَان بن يَعْقُوب بن حسن الرُّومِي (توفى فِي حُدُود سنة1171) الواعظ الحنفي، نزيل القسطنطينية والمدرس بهَا، وله "المهيأ في كشف أسرار الموطأ"، أوله: سبحان من أرسل رسوله بالهدى ودين الحق الخ، طبع في القاهرة بتحقيق أحمد علي في أربعة أجزاء (دار الحديث، 2005).

4) الإمام عبد الحي اللَّكْنَويّ (المتوفى سنة 1304)، قام أيضا بشرح الموطأ وسماه "التعليق الممجد على موطأ محمد". وكان له علم بشرحي علي القاري وبيري زاده فقام أيضا هو بشرحه.

5) ابن عاشور، محمد الطاهر (المتوفى: 1393هـ)، رئيس المفتين المالكيين بتونس وشيخ جامع الزيتونة، له "كشف المغطى في المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ"، مطبوع في الجزائر سنة 1972 وسنة 1975، وفي تونس سنة 1396/1976. توصلت إلى أنه استند على رواية محمد في شرحه، ومع الأسف أنه لا يعرف وليس موجود في تركيا، ولذلك لم أقدم المزيد عن هذا الشرح.

وفيما يلي سنذكر سيرة اللكنوي وشرحه "التعليق الممجد" بالتفصيل.

المبحث الخامس: التعليق الممجد ومؤلفه عبد الحي اللكنوي

المطلب الأول: حياة اللكنوي ومكانته في الفقه والحديث

الشيخ العالِم الكبير العلاّمة فَخر الهِند عبد الحيّ بن عبد الحليم اللَّكْنوي وُلد في سنة أربع وستين ومائتين وألف ببلدة باندا، ولازم الدرس والإفادة ببلدة حيدر آباد مدّةً من الزمان، وفرغ من التحصيل في السابع عشر من سنِّه، وحصلت له الإجازة عن أساتذة عدة في الهند وفي المدينة المنورة، ثم تقاعد من الوظيفة بحيدر آباد وقدم بلدته لكهنوء، فأقام بها مدة عمره، ودرّس وأفاد وصنّف وذكّر. وكانت وفاته سنة أربع وثلاثمائة وألف. وانفرد في الهند بعلم الفتوى، وكان مع تقدمه في علم الأثر وبصيرته في الفقه، له بسطة كثيرة في علم النسب والأخبار، وفنون الحكمة، وكان ذا عناية تامّة بالمناظرة، يُنبِّه كثيراً في مصنفاته على أغلاط العلماء.[1]

مع أن اللكنوي عاش تسعاً وثلاثين سنة، مع قِصَر العمر أصبح له كثير من التآليف المفيدة المتقنة، وخلَّفَ أكثر من (110) كتاب ورسالة، منها (86) بالعربية، في مواضيع شتى في المنقول والمعقول، شرحاً أو تحشيةً أو تأليفاً. بالإضافة إلى علوم الحديث والفقه، له مصنفات في فنون الصرف والمنطق والحكمة والمناظرة وعلم التاريخ.

من كتبه ومصنفاته: عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية، النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، التعليق الممجد، الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ظفر الأماني في مختصر الجرجاني.

إذا تتبعَت كتب ومؤلفات الإمام اللكنوي رحمه الله تعالى يلاحظ أنها تتميز عن غيرها من المؤلفات الكثيرة بما يلي:

– فيها ضبط الألفاظ، والشرح للمعاني، وتبيينُ الأحكام الفقهية – إن كان الموضوع فقهاً – بما يكفي ويشفي. وفيها مناقشة ما يَحتاج إلى المناقشة، واستيعابُ الاستدلال للمسألة التي يحققها حتى يتميَّز الصوابُ من الخطأ في الموضوع وينتهي بالقارئ إلى الحكم الذي قرَّره ويُقنعَه به.

[1] تقدمة الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة لكتاب التعليق الممجد، 1/55-57.

– فيها الإنصاف والاعتدال، والبعدُ عن التعصب لمذهب أو رأيٍ معيَّن، اتباعاً منه للدليل ولوجاهة الرأي المختار. مع أن اللكنوي كان على مذهب أبي حنيفة في الفروع والأصول، ولكنّه كان غير متعصِّب في المذهب، يتتبع الدليل، ويترك التقليد إذا وَجد في مسألة نصّاً صريحاً مخالفاً للمذهب. قال اللكنوي في شرحه "النافع الكبير": ومن مِنَحه – أي منح الله سبحانه وتعالى – أني رُزقت التوجُّه إلى فن الحديث وفقه الحديث، ولا أعتمد على مسألة ما لم يوجد أصلها من حديث أو آية، وما كان خلاف الحديث الصحيح الصريح أتركه، وأظن المجتهد فيه معذوراً، بل مأجوراً، ولكني لست ممّن يُشوّش العوام الذين هم كالأنعام، بل أُكلّم الناس على قدر عقولهم. (...) ولست ممن يختار التقليد البحت بحيث لا يترك قول الفقهاء وإن خالفته الأدلة الشرعية، ولا ممّن يطعن عليهم، ويهجر الفقه بالكلية.[1]

– فيها تراجم العلماء الذين يأتي ذكرُهم في سياق البحثِ عنده، لزيادة التعريف بهم، بإيجاز في محله، وباستيعابٍ في محله، وفيها الحديثُ عن رجال الإسناد وبيانُ حالهم، وفيها تنوُّع مَعارفه والتمكن التام من الولوج في كل علم أو فن يؤلِّفُ فيه، وفيها كثرةُ المصادر المعروفة وغيرِ المعروفة، فينقلُ منها لدعم ما انتهى إلى تقريره بكل دقة واستيفاء.

المطلب الثاني: كتاب التعليق الممجد على موطأ محمد

كان الإمام عبد الحيّ اللَّكْنَويّ من أقدر الناس وأجدرهم بالتعليق على موطّأ الإمام محمد، لأنه كان يجمع بين الصلة العلمية القوية بالحديث والصلة العلمية القوية بفقه المذاهب الأربعة، وبصفة خاصة بالمذهب الحنفي. وقد بدأ بتأليفه أواخر سنة 1291 في حيدر أباد – الدكن، وكانت عمره 27 سنة، فلما وصل قريبا من النصف اعترضَتْهُ أسفار وأعراض وأشغال، فأتمَّ تأليفَه في شعبانِ سنة 1295.[2]

والتعليق الممجَّد أحَدُ الكتب الكبار التي ألَّفها الإمامُ عبد الحيّ اللَّكنوي، واستطاع أن ينصف كل الإنصاف لصاحب الكتاب الأول الإمام مالك وراويه المجتهد والمحدث الإمام محمد.

[1] مقدمة النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير للكنوي، ص 65.

[2] مقدمة اللكنوي للتعليق الممجد، 1/60-61.

هذا الشرح الجليل يمثّل ما وُصف به من الجمع بين إتقان صناعة الحديث والإطلاع على مراجعه، وبين المعرفة الدقيقة الواسعة بالمذاهب الفقهية، ثم ما اتّصف به من سعة الصدر من سعة العلم وإعطاء الحديث حقَّه من الإجلال والترجيح، والفقه من التقدير والاهتمام، ومناقشة المذاهب والآراء، والترجيح والتضعيف، والخروج من كل ذلك بكلام متَّزن مقتصد لا إفراط فيه ولا تفريط.

قد بين اللكنوي سبب تأليفه في مقدمة كتابه، قائلا: "وكثيراً ما كان يختلج في قلبي أن أشرح كتاباً في الحديث.. إلاَّ أن ضيق باعي قد كان يثبّطني عن القيام في هذا المقام إلى أن أشار إليَّ بعضُ من أمْرُهُ حتم وإرشاده غنم أن أحشِّيَ موطَّأ الإمام مالك.. وأعلق عليه حاشية وافية وتعليقات كافية. فتذكّرتُ ما رأيت في المنام في السنة الثامنة والثمانين والمائتين بعد الألف من الهجرة – على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم والتحية – كأنِّي دخلت في المسجد النبوي بالمدينة الطيبة، فإذا أنا بالإمام مالك جالساً فيه، فحضرت عنده، وصافحته، وقلت له: كتابكم "الموطأ" لي فيه اختلاجات وشكوك، أرجو أن أقرأه عليكم لتحل تلك الشكوك، فقال فرحاً ومسروراً: هات به واقرأه عندي، فقمت من هناك لآتي به من بيتي، فاستيقظتُ، وحمدت الله على هذه الرؤيا الصالحة، وشكرته. فكأنّ في هذه الرؤيا إشارة من الإمام مالك إلى توجُّهي إلى موطئه والاشتغال بدرسه وتدريسه وشرحه. فلما تذكَّرتُ هذا صمَّمت عزمي بتعليق تعليق عليه، وشدَّدت مِئزري لكتابة حاشية عليه"[1]

وأوضح اللكنوي أنه اختار نسخة محمد بن الحسن لوجوه: أن احتياجها إلى التحشِّي والشرح أكثر من نسخة يحيى، ونفعه أكمل وأظهر لأصحاب الحنفية، وهي مرجَّحة على موطّأ يحيى لوجوه ذكرها اللكنوي في مقدمته.[2]

الامتيازات التي امتاز بها "التعليق الممجد"، بالإضافة إلى الميزات التي أشرنا إليها سابقًا، نذكر منها عدة أمور: أنه التزم ذكر مذاهب الصحابة والتابعين ومذاهب الفقهاء في المسائل الخلافية مع الإشارة إلى أدلتها، وتبيين الراجح منها. وأنه أسند البلاغات والمراسيل وشيَّد الموقوفات بالمرفوعات. وأنه ذكر اختلاف نسخ الموطأ، وبيَّن الصحيح وغير الصحيح منها. وأنه ذَكَر تراجم الرواة وأحوالهم، وما يتعلق بتوثيقهم وتضعيفهم. وأنه نبّه على السهو والزلات التي صدرت من العلماء في شرحهم

[1] المصدر السابق 1/59-60.

[2] مقدمة اللكنوي للتعليق الممجد، 1/60.

للموطأ، وخاصة الشيخ علي القاري رحمه الله في شرح المقصود أو تنقيد الرواة حتى لا يقع المطالع في الخطأ وسوء الظن. وأنه كرر بعض المطالب المفيدة في مواضع متفرقة مع زيادة أمر مفيد فيه.[1]

ويلاحظ أن اللكنوي يؤكد ويشدد على الفرق بين اتباع مذهب والتعصب المذهبي، وأيضا بين ترجيح علمي وطعنٍ وهدمِ بنيانِ المذاهب المشهورة، وينبه أن أحدهما ضلال بالتقليد الجامد، وثانيهما بالظن الفاسد. وهو يذكر دائما أن الاختلافات الواقعة بين الأئمة في الفروع الفقهية المأخوذة من اختلافات الصحابة والروايات النبوية ليس فيها تفسيق ولا تضليل، وأنه يكثر من ذكر مذاهب الصحابة ومَن بعدَهم من الأئمة المجتهدين لينبه أن اختلاف الأئمة رحمة، وأن كل واحد منهم قُدوة.[2]

المطلب الثالث: طبعات موطأ مالك برواية محمد وشرحه التعليق الممجد:

كتاب موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني طبع (بدون التعليق الممجد) بالمطبع المصطفائي بالهند سنة 1304هـ، ثم في المطبع اليوسفي بلكنو سنة 1337هـ، وبمطبعة الحلبي سنة 1339هـ، وبعده بتعليق وتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، أستاذ علم الحديث بالأزهر في 1414 هـ - 1994 م. نشرته المكتبة العلمية بالقاهرة وأشرف على إصداره وزير الأوقاف الدكتور محمد علي محجوب.[3]

وكان كتاب"التعليق الممجد" قد طُبع أكثر من خمس مرات في الهند (أولها عام 1292هـ في لوديانج، وفي لكنو سنة 1297، 1306، 1346) وباكستان طباعة حجرية بالخط الفارسي الدقيقة بحيث لا تكاد تبدو للناظر، وعباراته متداخلة بين السطور، وكانت الاستفادة منه عسيرةً، فلذلك حُرم من هذا الكتاب وأمثاله كثيرون.

وأخيراً طبع طبعتين في العالم العربي، وتيسرت قراءتُه للعلماء وطلاب العلم:

---

[1] المصدر السابق 1/61-62.

[2] المصدر نفسه.

[3] طبعة مكتبة الفرقان بدبي (الإمارات) بتحقيق سليم بن عيد الهلالي تحتوى على رواياتها الثمانية (الليثي، والقعنبي، وأبي مصعب الزهري، والحدثاني، وابن بكير، وابن القاسم، وابن زياد، ومحمد بن الحسن).

إحداهما بتحقيق وتعليق فضيلة الشيخ الدكتور تقيّ الدين النَّدْوي، الهنديُّ المنشأ، العربيُّ المقام، أستاذ الحديث بجامعة الإمارات العربية المتّحدة. فقد نشرته دار القلم في دمشق سنة 1412 هـ – 1991 م في ثلاثة أجزاء. وأنا استعملت الطبعة الرابعة (1426 هـ – 2005 م). فالأستاذ الندوي عَني بتصحيح نُسخ الكتاب وتنزيلِ شروحه وتعليقاته في منازلها، وربطها بالألفاظ المتصلة مع الضبط والإتقان والتعليق على مواضع كثيرة من الكتاب، والرجوع إلى المصادر التي نقل منها المؤلف عند التردد، ووضع الفهرس العام للكتاب.

ثانيهما بتحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي في أربعة مجلدات في 1432هـ – 2011م على نفقة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت. وإذا نظرنا في تاريخ كتابة مقدمة التحقيقين نرى أن كلاهما كتبت في 1991 م، وهذا يعني أن كلا التحقيقين أكملت في السنوات الأول من التسعينيات.

يتميز تحقيق الندوي باستعمال اللون الأحمر للتفريق بين نص الموطأ والتعليقات. نص الموطأ وضع في أعلى الصفحة، والتعليق الممجد وضع بعد المتن كحاشية في الأسفل. ولكن هناك خطر من الخلط بين تعليقات اللكنوي والندوي بسبب وجودهما معا في الحاشية. أما في تحقيق الأرناؤوط والعرقسوسي، فالحاشية تتبع نص الموطأ بدون فاصل، وتنتهي الصفحة بهامش فيه تعليقات الأرناؤوط، وهذا التحقيق أفضل من السابق لأنه يميز بين المتن والشرح والتحقيق. وأوصي طلاب العلم بالاستفادة من كلا النسختين.

الخاتمة

بعد هذه الجولة العلمية حول روايات وشروح الموطأ برواية محمد بن الحسن، نسرد أهم النتائج التي ظهرت من خلال هذا البحث، والتوصيات.

النتائج:

* أن الأئمة والعلماء اعتنوا بالسنة النبوية وما فيها من أحكام وآداب وأخلاق، وبينوها للناس بما يناسب زمانهم وعصرهم.

* وأن الإمام مالك هو الذي انتهج منهج الجمع بين الحديث والفقه وآثار الصحابة وأقوال التابعين، وموطَّأ مالك أصبح قدوة وأسوة للبخاري ولمن جاء بعده، فللإمام مالك ولكتابه منَّة على رقاب الأمة جميعاً.

* وأن رواية محمد للموطأ ليست مجرد رواية محضة ولم يروه كما سمعه، بل أضافَ إليه أحاديث كثيرة، وأدخل فيه علماً زائداً غيرَ قليل، يتصل بفقه الحديث، وأحكامِ الباب، ومقابلة الاجتهاد بمثله. وأن الإمام محمد عرض لنا فقها مقارنا بين شيوخه ومذهب مالك وترجيحاته عليها.

* وأن الإمام محمد بن الحسن عالم بعلوم الحديث والسنة، وهو لا يقل في هذه العلوم عن معرفته بالفقه وأصوله. وأنه قد دوّن في علوم الحديث مباحث قيمة، ولا غنى لأهل العلم من الرجوع إليها.

* وأن كتب الإمام محمد والشروح المؤلفة عليها لم تُدرس ولم ينتفع بما فيها في مجال فقه الحديث والفقه المقارن، فهي لا زالت بكرًا في هذه الناحية.

* وأن الحفظ شيء والفقه شيء آخر، وأن مجرد حفظ الحديث أو اقتناء كتبه والوقوف عليه لا يجعل مَن فعلَ ذلك فقيهاً عارفاً بالأحكام الشرعية، وطالب العلم لا يصير فقيها بالإكثار من كتب الحديث والروايات، بل يتفقه باستنباط معانيه وإنعام التفكر فيه.

التوصيات:

* أُوصي جميع الباحثين في الفقه الإسلامي وأصوله وقواعده وخاصة الباحثين من المالكية والحنفية بالرجوع إلى رواية محمد للموطأ وشروحه وكتابه الآخر "الحجة على أهل المدينة" والاستفادة منهما.

* بعض الكتب والشروح النفيسة في المذهب الحنفي لا تزال إما كمخطوط أو مطبوع على طراز المطبوعات الهندية القديمة، فلذا حُرم من هذه الكتب كثيرون من طلاب العلم والباحثين. وأوصي المحققين ومراكز البحث في العالم الإسلامي أن يوجهوا اهتمامهم نحو هذه الكتب القيمة ليخرجوها إلى القراء مطبوعة على الطراز الحديث.

وفي نهاية بحثي أدعو كما دعا الإمام اللكنوي في تعليقاته: ومن الله أرجو حسن الخاتمة، وعيش الدنيا والآخرة، والحمد لله رب العالمين، والصلاة على رسوله محمد وآله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

- الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، أحمد بن عبد الرحيم المعروف بالشاه ولي الله الدهلوي (المتوفى: 1176هـ)، بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار النفائس، الطبعة الثانية، بيروت 1404.

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: 544هـ)، بتحقيق ابن تاويت الطنجي والآخرون في 8 أجزاء، مطبعة فضالة – المحمدية، المغرب.

- التعليق الممجد على موطأ محمد، عبد الحي بن محمد اللكنوي (المتوفى: 1304هـ)، بتعليق وتحقيق أستاذ تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الرابعة في ثلاثة أجزاء، 1426 هـ - 2005 م.

- تقدمة الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة لكتاب التعليق الممجد، بتعليق وتحقيق أستاذ تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الرابعة في ثلاثة أجزاء، 1426 هـ - 2005 م.

- تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: 911 هـ)، ضبطه وصححه الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت1418هـ-1997م.

- الجرح والتعديل، محمد جمال الدين القاسمي (المتوفى: 1332هـ)، مؤسسة الرسالة (1399 هـ - 1979 م).

- جامع الشروح والحواشي، لعبد الله محمد الحبشي في ثلاث مجلدات، طبعة المجمع الثقافي بأبي ظبي في 2004.

- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض الكتاني (المتوفى: 1345هـ)، تحقيق الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة السادسة، 1421هـ-2000م.

- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى : 748هـ)، بتحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ، 1405 هـ / 1985 م، 25 الأجزاء.

- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي الزرقاني (المتوفى: 1122هـ)، بتحقيق طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة في أربعة أجزاء، 1424هـ - 2003م.

- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق دائرة المعارف النظامية بالهند، الطبعة الثانية في سبعة أجزاء، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت 1390هـ /1971م.

- المعجم الوسيط، إخراج مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مصر 1380 هـ- 1960م.

- معرفة أنواع علوم الحديث (ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح)، أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643 هـ)، بتحقيق نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، 1406هـ - 1986م.

- "الموطأ: رواياته وشروحه"، بقلم الأستاذ الدكتور عبد الرحمن العمراني، http://www.islamisca.com

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي (المتوفى: 748هـ)، بتحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت 1382 هـ - 1963 م.

- النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير، عبد الحي بن محمد اللكنوي (المتوفى: 1304هـ)، طبعة إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي، 1411 هـ - 1990 م.